الأمم المتحدة S/2023/860

مجلس الأمن

Distr.: General
10 November 2023
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام

يسرني أن أوافيكم، بصفتي رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام، بمشورة اللجنة فيما يتعلق بالتجديد المقبل لولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (انظر المرفق). وهذه المشورة، المقدّمة إليكم من اللجنة بصفتها الاستشارية لدى مجلس الأمن، هي ثمرة عمليةٍ تشاورية أجريت داخل اللجنة.

وسأظلُّ رهن إشارة مجلس الأمن لتقديم ما قد يحتاجه من معلومات وتوضيحات إضافية. وستواصل لجنة بناء السلام، من خلال تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة لها، الاضطلاع بأعمال المواكبة لفائدة جمهورية أفريقيا الوسطى وإبلاغ المجلس بالتطورات المتعلقة ببناء السلام حسب الاقتضاء.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها على أعضاء مجلس الأمن وإصدارها باعتبارها من وثائق المجلس.

(توقيع) عمر **هلال**
رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى
التابعة للجنة بناء السلام

171123 151123 23-22044 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام

مشورة لجنة بناء السلام المقدّمة إلى مجلس الأمن بشأن تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى

عملا بقرار مجلس الأمن 2282 (2016) الذي أكد فيه المجلس مجدداً الدور الاستشاري للجنة بناء السلام لدى مجلس الأمن، واصلت تشكيلةُ جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة تعاونها مع أعضاء اللجنة، بما يشمل تبادل الخبرات والدروس المستفادة المتعلقة ببناء السلام والمستمدة من سياق الأوضاع في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ورغم استمرار العديد من التحديات، ومنها تواصُل النزاع المسلح في بعض المناطق بما يلحقه ذلك من أضرار شديدة بالسكان المدنيين والحالةُ الإنسانية وحالة حقوق الإنسان، فقد شهدت جمهورية أفريقيا الوسطى خلال العام الماضي الكثير من التطورات الإيجابية التي تبعث على التفاؤل.

ويتعين علينا أن نغتنم الفرصة التي تهيئها هذه التطورات من أجل مساندة البلد ودعمه في التزامه ومسيرته نحو تحقيق التعافي وإحلال السلام الدائم.

واستناداً إلى عملها التعاوني المستمر، تود لجنةُ بناء السلام أن تعرض النقاط التالية:

1 - ترحب اللجنة بالجهود المتواصلة التي تبذلها سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى لضمان امتلاك العناصر الوطنية والمحلية زمام عملية السلام، ولا سيما عن طريق تنفيذ الالتزامات المتعهَد بها لضمان التكامل واستمرار التآزر على الصعيد السياسي في إطار الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى وخريطة طريق لواندا المشتركة للسلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتحيط اللجنة علماً بالاستعراض الاستراتيجي الثاني الذي أجري في 23 تشرين الأول/أكتوبر، وتثني على التقدم المحرز في التنفيذ المنسّق للاتفاق السياسي للسلام والمصالحة وخريطة الطريق المشتركة. ويُعتبر بسط سلطة الدولة وإجراء مصالحة وطنية أمرين أساسيين لرتق النسيج الاجتماعي للبلد وتهيئة الظروف المواتية لإحلال سلام دائم. وتشدّد اللجنة على أهمية الحوار والمصالحة والتلاحم الاجتماعي والحوكمة الشاملة للجميع في تحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة.

2 - وتشدّد اللجنة على أن الانتخابات المحلية المقبلة، المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر 2024، توفر فرصةً فريدة لإحراز مزيد من التقدم في العملية السياسية وعملية السلام، كما تؤكد اللجنة من جديد الأهميةَ المحورية لتأمين عملية انتخابية نزيهة ومفتوحة تتسم بمصداقيتها ولا تهمش أحدا، وخاصة فيما يتعلق بمشاركة النساء والشباب في الانتخابات وفي العملية الانتخابية. وقد اتخذت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى خطوات هامة لتهيئة بيئة مواتية لإجراء الانتخابات المحلية، بما في ذلك بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتكرر اللجنة الإعراب عن قلقها إزاء استمرار العجز الكبير في موارد الميزانية، وتؤكد أهمية أن يظل المجتمع الدولي ملتزماً بدعم هذا المسعى.

3 - ولما كان نزع السلاح والتسريح ضروريين لوضع حدٍ للعنف وانعدام الأمن، فإن اللجنة تثني على التقدّم الكبير المحرز في تسريح الجماعات المسلحة ونزع سلاحها وإعادة إدماج أعضائها، وعلى النتائج

الإيجابية التي تمخضت عنها الجهود المبذولة في إطار البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج في جمهورية أفريقيا الوسطى، وهي تشمل تسريح أعضاء 9 جماعات مسلحة من أصل 14 جماعة موقِّعة على الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة ومن ثم حلّ الجماعات التسع. وتلاحظ اللجنة الدور القيّم لصندوق بناء السلام في دعم المشاريع التي تعزّز إعادة إدماج المقاتلين السابقين وتعضد قدرة المجتمعات المحلية على الصمود، مع التركيز بوجه خاص على الشباب المعرضين للخطر والنساء، تمشيا مع البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج. وتدعو اللجنة كذلك إلى تقديم دعم مالي إضافي لضمان إمكانية الوصول إلى برامج إعادة الإدماج المناسبة والطويلة الأجل. وستمنع هذه الجهود المكثفة المسرَحين من الانزلاق مرة أخرى إلى دائرة العنف. وتشجع اللجنة على مواصلة التعاون بين سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى وشركائها من أجل تحقيق التآزر والتكامل، بما في ذلك مع الجهات الفاعلة المعنية بالسلام والتنمية والعمل الإنساني، وبغية حشد الموارد لإطلاق حملات التوعية والاستمرار في عمليات نزع سلاح مَنْ تبقى من أفراد الجماعات المسلحة. وتشجع اللجنةُ المجتمعَ الدولي كذلك على توفير مزيد من الدعم المالي والتقني لجمهورية أفريقيا الوسطى فيما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن وبناء قدرات القوات المسلحة، بما في ذلك دعم المساءلة والإدارة الرشيدة في دوائر الدفاع والأمن، فضلا عن التغلب على التحديات الاجتماعية – الاقتصادية المستمرة.

4 – واللجنة، إذ تسلّم بالأهمية المحورية لمكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز المساءلة والعدالة من أجل بناء الثقة والسلام المستدام وكفالة المصالحة الوطنية وإذ تسلّط الضوء أيضا على أهمية سيادة القانون ومؤسساته وأهمية آليات العدالة الانتقالية في هذا الصدد، تشدّد على الحاجة الماسة إلى توفير التمويل الكافي والمستدام الذي يمكن التنبؤ به، فضلا عن الدعم التقني واللوجستي، لكي تتمكن هذه المؤسسات والآليات، وأهمها المحكمة الجنائية الخاصة ولجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة، من أداء المهام الموكلة إليها. وتسلط اللجنةُ الضوء كذلك على أهمية دعم القضاء العسكري.

5 – وتؤكد اللجنةُ أن نشر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى لا يزال يتسم بالأهمية في الأمد الطويل، كما تشدّد على أهمية توفير جميع الجهات الفاعلة الدعمَ لبعثة حفظ السلام في مساعيها إلى تنفيذ ولايتها. وتشير اللجنة كذلك إلى أهمية التعاون والتنسيق المعزّزين على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف، داخل المنطقة والمنطقة دون الإقليمية، وذلك لمدّ جمهورية أفريقيا الوسطى بالمساعدة في عملياتها الرامية إلى بناء السلام، وفقا للأولويات التي حدّدتها ومع الاحترام الكامل لمبدأ الملكية الوطنية. والمنطقة دون الإقليمية تحتاج خصوصاً إلى تعزيز التعبئة والتعاون فيما يتصل بالمسائل الحدودية، بما يشمل دعمَ اللجنة الوطنية لإدارة الحدود.